

Distr.: General
20 May 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه المشروع الأولي للتقرير الوطني للكويت عن التقدم المحرز نحو
تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، المعد للاستعراض
الوزاري السنوي المقرر عقده في الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي
لعام ٢٠١٤ (انظر المرفق).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق
المجلس، تحت البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) منصور العتيبي

السفير

الممثل الدائم

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ والموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

موجز

بوصفها إحدى الدول الـ ١٨٩ الموقعة على إعلان الألفية، تلتزم دولة الكويت بتطبيق جميع الأهداف والغايات الإنمائية للألفية بشكل كامل على مواطنيها. كما تلتزم أيضاً بالمساعدة بشكل فعال في الجهود الإنمائية للدول الأخرى عبر المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) والتي بلغت نسبة ١,٣٢ في المائة من إجمالي دخلها القومي خلال عام ٢٠١١-٢٠١٢ متجاوزة بذلك نسبة ٠,٧ في المائة التي حددها هدف الشراكة.

ويعتبر مسار دولة الكويت الإنمائي مساراً فريداً لا تنطبق عليه بالضرورة كل مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومعدلات التغيير المتوقعة، ومن ثم فإن التحليل المقدم في هذا التقرير يعبر عن التقدم الذي أحرز في ضوء تفسير هذه الأهداف ومؤشراتها في ظل التجربة الكويتية على أفضل وجه. وقد أحرزت دولة الكويت تقدماً ملحوظاً بشأن تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية للألفية بلغت نسبته ١٠٠ في المائة تقريباً في بعض الغايات/المؤشرات. لذا فهي عازمة على المضي قدماً في مسارها نحو تحقيق التغطية الكاملة للغايات والمؤشرات الإنمائية الأخرى.

فيما يتعلق بالهدف الإنمائي الأول، لم يتم رصد أي حالات للفقر المدقع أو الجوع في دولة الكويت. ففي عام ٢٠١١ بلغت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولار في اليوم ٠,٣٣ في المائة. ووصل استهلاك الأسر المعيشية اليومي إلى ٢٧ دولاراً (٧,٧ دينار كويتي)؛ وهو أعلى من النسبة التي حددها البنك الدولي والتي تتراوح بين ١,٢٥-٢ دولار يومياً (تعادل القوة الشرائية). كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لدولة الكويت خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٢ ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، وأربعة أضعاف المتوسط بالدول العربية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١. ومنذ عام ٢٠٠١ تم القضاء نهائياً على نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية، حيث بلغت نسبتهم ٠,٠ في المائة في عام ٢٠١٢. كما لم تتعد نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن ١,٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٩، مما يتضح أنه لا يشكل تحدياً لمسيرة التنمية في دولة الكويت.

وبالنسبة للهدف الإنمائي الثاني، أحرزت دولة الكويت إنجازات رائعة. ففي عام ٢٠١٢ بلغت نسبة الأطفال الكويتيين، البنين والبنات على حد سواء، الذين التحقوا بالتعليم الابتدائي ٩٧ في المائة. وبلغت نسبة الأطفال الذين أكملوا مرحلة التعليم الابتدائي ٩٨,٣ في المائة خلال نفس العام. ومنذ عام ١٩٩٩ أغلقت دولة الكويت الفجوة بين الجنسين في التعليم. وشهدت معدلات التحاق الفتيات الكويتيات بمراحل التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي معدلات أعلى من معدلات البنين، ففي عام ٢٠١٢ بلغت نسبة الفتيات بالمدارس الابتدائية ٩٧,٢ في المائة، في حين بلغت نسبة البنين ٩٦,٧ في المائة.

وتمتد نجاحات دولة الكويت لتشمل التعليم غير النظامي، حيث بلغت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عاماً المسجلين في مرحلة التعليم قبل الابتدائي والثانوي والعالي ٩٩,٩ في المائة في عام ٢٠١٢.

وبخصوص الهدف الإنمائي الثالث، سجل مؤشر الإنجاز التعليمي للمرأة الكويتية تقدماً ملحوظاً وفقاً لمؤشر سد الفجوة بين الجنسين العالمي، فقد تقدمت دولة الكويت إلى المركز (٥٧/١٣٦) دولة عام ٢٠١٣ بعد أن كانت في (٦٠/١٣٥) عام ٢٠١٢. كما تم توظيف ٤٦,٧ في المائة من النساء الكويتيات في عام ٢٠١٣. وسجل المؤشر الفرعي للمساواة في الأجر لنفس العمل (المشاركة الاقتصادية والفرص) ضمن مؤشر سد الفجوة بين الجنسين تقدم دولة الكويت إلى المركز (٦٥/١٣٦) عام ٢٠١٣ بعد أن كان (٧١/١٣٥) عام ٢٠١٢.

وحققت المرأة الكويتية فوزاً غير مسبوق بوصول أربع نائبات إلى البرلمان الكويتي لأول مرة في تاريخ دولة الكويت عام ٢٠٠٩، بنسبة ٨ في المائة من إجمالي عدد مقاعد مجلس الأمة، عن طريق الاقتراع دون تطبيق نظام الكوتا. وتمكنت المرأة الكويتية من الوصول للمنصب الوزاري لأول مرة في تاريخها عام ٢٠٠٥ مما يعد نقلة نوعية بهذا المضمار. إلا أن مشاركة المرأة المحدودة في البرلمان، وفي شغل المناصب الإدارية العليا سواء ضمن القوى العاملة أو في المجالات الدبلوماسية والقضائية شكلت تحدياً رئيسياً حال دون تحقيق الهدف الثالث للألفية.

وفيما يتعلق بالهدف الإنمائي الرابع، حققت دولة الكويت تقدماً ملحوظاً في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنحو النصف تقريباً (٤٧,١ في المائة) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢. وقد انخفض معدل وفيات الأطفال من ١٧ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٩,٠ حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠١٢. كما خطت الكويت خطوات واسعة في مجال خفض معدل وفيات الرضع، حيث انخفض

معدل الوفيات من ١٤,٨ رضيع لكل ألف مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٧,٧ رضيع لكل ألف مولود حي في عام ٢٠١٢، بمعدل انخفاض بلغ ٤٨,٠ في المائة خلال نفس الفترة. وفي عام ٢٠١٢ بلغت نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة والمحصنين ضد الحصبة مرة واحدة على الأقل ٩٧,٤ في المائة.

وبالنسبة للهدف الإنمائي الخامس، سجلت دولة الكويت إنجازاً كبيراً في خفض معدلات الوفيات النفاسية (MMR)، حيث بلغ معدل الوفيات ١,٧ حالة وفاة فقط لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠١٢، بعد أن كان ١١ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي عام ١٩٩٠. كما ارتفعت نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة في دولة الكويت إلى ٩٩,٨٩ في المائة حالة ولادة في عام ٢٠١٢. وتزايدت نسبة النساء المتزوجات في سن الحمل (١٥-٤٩) والمستخدمات لوسائل منع الحمل من ٣٩,٢ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٥٦,٧ في المائة عام ٢٠١٢، بمعدل تزايد بلغ ٤٤,٦ في المائة خلال الفترة المذكورة، وبمتوسط زيادة سنوي بلغ ٢,١ في المائة سنوياً. وارتفع مؤشر شمول الحصول على الرعاية الصحية المقدمة للسيدات الحوامل قبل الولادة (أثناء الحمل) إلى ١٠٠ في المائة منذ العام ٢٠٠٧.

وفيما يتعلق بالهدف الإنمائي السادس، يتم إجراء فحص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للراغبين بالزواج بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٨ والذي يُطبق بصورة إجبارية منذ ٢٠٠٩. وقد بلغ عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تم اكتشافها في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ خلال الفحص الطبي قبل الزواج ١٨ حالة؛ بما يعادل ٠,٠١٦ في المائة من إجمالي عدد حالات الفحص الطبي للمقبلين على الزواج؛ منها ٨ حالات تم اكتشافها في عام ٢٠١٣ بنسبة ٠,٠٢٩ في المائة من إجمالي عدد حالات الفحص الطبي قبل الزواج، ونسبة ٠,٠٠٧ في المائة في الفئة العمرية ١٥-٢٤، ونسبة ٠,٠٢٢ في المائة في الفئة العمرية (٢٥ فما فوق)، مما يدل على أن معدل انتشار فيروس الإيدز في حالات الفحص الطبي لهذه الفئات يكاد يصل للصفر.

وفي مجال مكافحة الدرن، أحرزت دولة الكويت تقدماً ملموساً، حيث انخفض عدد حالات الإصابة بالدرن لكل ١٠٠ ألف شخص بنسبة ٢٨,١ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢. كما انخفض معدل الوفيات لكل ١٠٠ ألف من السكان بنسبة ١٤,٥ في المائة خلال نفس الفترة. وفي عام ٢٠١١ بلغت نسبة حالات الإصابة بالدرن التي تم اكتشافها وشفائها ٩٣ في المائة.

وفيما يخص الهدف الإنمائي السابع، فقد تمكنت دولة الكويت من خفض استهلاك المواد المستنفدة للأوزون بنسبة ٢٧,١ في المائة في الفترة ١٩٩٣-٢٠١٢. كما تمكنت من تقليص استخدام مركبات الكلورو فلورو كربون (CFC) من ٥٤٦ طن متري في عام ١٩٩٣ إلى صفر طن متري في عام ٢٠١٠. ونجحت جهود الدولة أيضاً في الحفاظ على هذا الخفض (صفر طن متري) في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. إلا أن زيادة استهلاك ثاني أكسيد الكربون ما زالت تمثل تحدياً كبيراً لدولة الكويت، فقد زادت نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (إجمالي الأطنان المترية لكل فرد) في دولة الكويت بنسبة ٤٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠.

أما الهدف الإنمائي الثامن، فقد بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الكويتية ١,٣٢ في المائة من إجمالي الدخل القومي للدولة خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، متجاوزة بذلك نسبة ٠,٧ في المائة التي حددها هدف الشراكة، وبما يعادل ١٨٨,٦ في المائة، وبزيادة قدرها ثلاثة أضعاف نسبة المساعدات الإنمائية التي تقدمها الدول المتقدمة والتي تبلغ ٠,٣١ في المائة.

وقد زادت قيمة القروض الممنوحة من دولة الكويت لدول العالم من ١٤,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ١٦,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٣. وبلغ إجمالي القروض الممنوحة من الصندوق الكويتي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ للمشروعات الإنمائية التابعة لقطاعات النقل والاتصالات ٢٨,٩ مليار دولار، تليها قطاعات الطاقة ٢٠,٢ مليار دولار، ثم قطاع الزراعة والري ٩,٣ مليار دولار، وقطاع المياه والصرف الصحي ٧,٥ مليار دولار، وقطاع الصناعة ٥,٨ مليار دولار. وبلغت قيمة القروض المقدمة لكل من الخدمات الاجتماعية وبنوك التنمية حوالي ٢,٨، و ٢,٣ مليار دولار على التوالي.

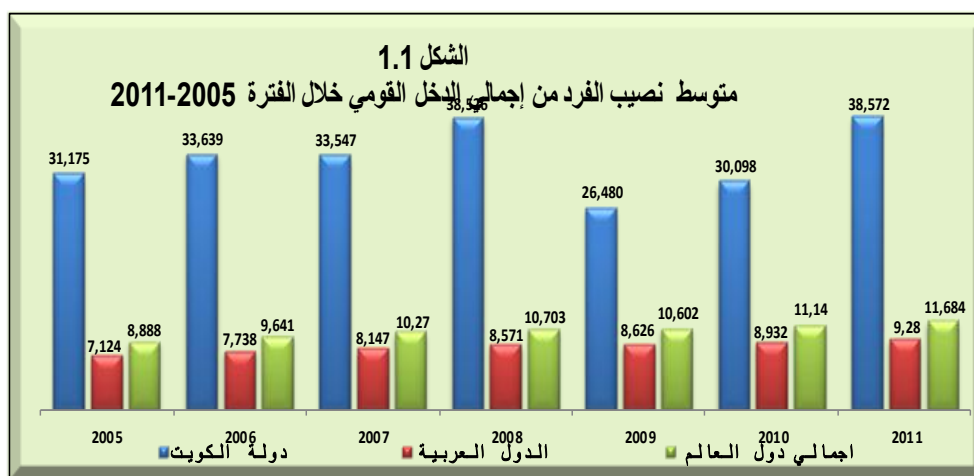
بالإضافة إلى القروض، قدمت دولة الكويت أيضاً ممثلة في الصندوق الكويتي منح ومساعدات فنية بلغ عددها ١٦٣ منحة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بقيمة ٣٠٦,٥ مليون دولار، وتزايدت إلى ١٩٤ منحة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بقيمة ٣٣١,٢ مليون دولار.

وفي مجال الاتصالات باستخدام التكنولوجيا الحديثة، حققت دولة الكويت تقدماً كبيراً، حيث تراجعت معدلات الاشتراك في خطوط الهاتف الثابتة في دولة الكويت من ٢٤,١ لكل ١٠٠ فرد عام ٢٠٠٠ إلى ١٣,٢ لكل ١٠٠ فرد عام ٢٠١٣، في الوقت الذي بلغ معدل الاشتراك في خدمات الهاتف الجوال خلال عام ٢٠١٣ حوالي ١٦١,٧ لكل ١٠٠ فرد مقابل ٢٤,٥ لكل ١٠٠ فرد عام ٢٠٠٠. كما زادت معدلات استخدام الإنترنت، حيث بلغت ٨٢ لكل ١٠٠ فرد خلال عام ٢٠١٣ مقابل ٦,٧ لكل ١٠٠ فرد عام ٢٠٠٠.

الهدف الإنمائي الأول للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع

التقدم المحرز

باعتبارها واحدة من الدول النامية ذات الدخل المرتفع، لا تعاني دولة الكويت من أي حالات للفقر المدقع أو الجوع. وكما هو موضح في الشكل ١،١ بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لدولة الكويت في الفترة ٢٠١١-٢٠٠٥ ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي تقريباً، وأربعة أضعاف المتوسط المتحقق بالدول العربية^(١).



كما بلغت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية) في الفترة ١٩٩٠-٢٠١١ أقل من ١ في المائة، حيث تراوحت بين ٠,٣٠ في عام ١٩٩٠ و ٠,٣٣ في عام ٢٠١١. مما يدل على أن هذه النسبة تكاد تكون معدومة في دولة الكويت^(٢).

علاوةً على ذلك، يعتبر متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك اليومي بدولة الكويت أعلى من النسبة التي حددها البنك الدولي والتي تتراوح بين ١,٢٥ و ٢ دولار يومياً (طبقاً لتعادل القوة الشرائية). ففي عام ٢٠٠٤ بلغ استهلاك الأسر المعيشية اليومية ٢٤ دولاراً (٦,٨ دينار كويتي)؛ ثم ارتفع تدريجياً حتى بلغ ٢٩ دولاراً في عام ٢٠٠٨،

(١) قاعدة بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية، تمويل التنمية العالمية (٢٠١٢)، الإدارة المركزية للإحصاء - التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية أعداد مختلفة - باستخدام سعر تحويل ٠,٢٨٥ للدولار الأمريكي.

(٢) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٣، بيانات دولة الكويت من سلسلة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية بالأمم المتحدة، تموز/يوليه ٢٠١٣.

إلا أنه انخفض بعد الأزمة المالية العالمية ليصل إلى ٢٦ دولاراً في عام ٢٠٠٩، ولكن سرعان ما عاد للارتفاع مرة أخرى حيث بلغ ٢٧ دولاراً في عام ٢٠١١^(٣) (٧,٧ دينار كويتي).

وقد تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ بنسبة ٤,٢ في المائة، نتيجة للآثار السلبية للعدوان العراقي على دولة الكويت، بينما زاد في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ زيادة كبيرة بلغت ٢١,٩ في المائة. إلا أن الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ شهدت تراجعاً طفيفاً في معدل النمو بلغ ٢,٨ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل، نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وبحلول عام ٢٠١١ استرد الاقتصاد عافيته، فارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل ليصل إلى ٥,٩ في المائة، ثم تراجع في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٤,٢ في المائة.

وفاقت نسبة التوظيف في دولة الكويت الإحصائيات العالمية والعربية منذ عام ١٩٩٥. ففي عام ٢٠١٢ بلغ متوسط نسبة السكان العاملين في دولة الكويت إلى عدد السكان ٦٧,١ في المائة من الأعمار فوق ١٥ سنة ويشغلون وظائف ثابتة، في الوقت الذي بلغت هذه النسبة ٥٩,٩ في المائة على المستوى العالمي، و ٤٤,٦ في المائة بالدول العربية. وخلال نفس العام، بلغت نسبة الرجال القادرين على العمل ٨١,٥ في المائة، وبلغت نسبة النساء الكويتيات العاملات ٤٢,٩ في المائة. في حين سجلت نسبة الشباب العاملين في دولة الكويت ٣١,٧ في المائة من إجمالي الشباب في الفئة العمرية (من ١٥: ٢٤)، ويرجع ذلك لرغبة الشباب الكويتي لاستكمال مراحل تعليمهم العالي بدلاً من الانضمام إلى القوى العاملة في سن مبكرة^(٤).

ولا تزال نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين، محدودة، فقد انخفضت في عام ٢٠١١ لتصل إلى ٤,٠٩ في المائة، بعد أن كانت ٤,٤٥ في المائة^(٥) في عام ٢٠١٠.

ومنذ عام ١٩٩٠، تم رصد حالات قليلة جداً من الأفراد الذين يعانون من الجوع نتيجة الغزو العراقي. ونظراً لعدم وجود كثير من عوامل الخطر المرتبطة بالجوع في دولة

(٣) قاعدة بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية، تمويل التنمية العالمية، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة ٢٠٠٦-٢٠١٣.

(٤) قاعدة بيانات البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية، تمويل التنمية العالمية (٢٠١٢).

(٥) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٢، بيانات دولة الكويت من سلسلة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٢).

الكويت، مثل أعداد السكان الكبيرة في المناطق الريفية، أو وجود حالات من الفقر المدقع، لذا لم تتعد نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن ١,٧ في المائة^(٦). وهي نسبة لا تشكل تهديداً على مسيرة التنمية في دولة الكويت. وينطبق ذلك أيضاً على نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية، حيث كانت نسبتهم ٤٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٢. وبعد انتهاء الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت، تم القضاء نهائياً على هذه المشكلة. وبلغت نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية ٠,٠ في المائة منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١٢^(٧).

السياسات الوطنية

اشتملت الخطط الإنمائية الوطنية لدولة الكويت على مجموعة من السياسات في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان حماية واستدامة رفاه المواطنين. فقد كرست دولة الكويت جزءاً كبيراً من ميزانيتها السنوية لدعم برامج الرعاية الاجتماعية الموجهة للسكان، مما يوفر شبكة أمان اجتماعي للمواطنين. ويشمل هذا الإنفاق الإعانات الحكومية كإعانة البطالة، والزواج، وتقديم المعونة للفئات التي تحتاج للدعم. بما فيها المرأة المطلقة والأرملة. وقد بلغ إجمالي المنصرف للمستفيدين من المساعدات الاجتماعية في عام ٢٠١٣ حوالي ٠٨٨ ٧٣٤ ٢١٢ ديناراً كويتيًّا، في حين بلغ عدد المستفيدين من هذه المساعدات ٥٠ ٣٧١ مواطناً كويتيًّا.

وقد تبنت الحكومة الكويتية ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مشروع لتطوير مفهوم "المساعدات الاجتماعية والدمج الاقتصادي" عن طريق تحويل المواطنين القادرين على العمل من متلقي المساعدات الاجتماعية إلى منتجين حتى يتمكنوا من الاستقلال مادياً، والاستغناء عن المساعدات. وقد تضمنت خطة التنمية ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٣/٢٠١٤ تدريب وتأهيل ٣٠-٥٠ فرداً سنوياً من هذه الفئات لهذا الغرض، حيث زاد عدد المتدربين من القادرين على العمل من متلقي المساعدات الاجتماعية من ١٢١ في عام ٢٠١٠ إلى ١٧٠٠ في عام ٢٠١٤ بنسبة ٥٢ في المائة. كما زاد عدد الأفراد من متلقي المساعدات الذين انتقلوا إلى فئة منتجين من ٣٣٢٦ إلى ٦٠٠٠ بنسبة ٨٠,٤ في المائة. وارتفع عدد النساء اللائي انتقلن من فئة تلقي المساعدة المالية إلى فئة منتجين خلال تلك الفترة من ٣٥ إلى ٩٥ امرأة بزيادة قدرها ١٧١,٤ في المائة.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

كما تدعم الحكومة أيضاً أسعار الاتصالات، الكهرباء والمياه، الوقود والسلع الغذائية الأساسية. وقد بلغ إجمالي الإنفاق على الدعم الحكومي خلال عام ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يقرب من ٥ ٨٣٣ ٥٠٠ ٠٠٠ دينار كويتي، بما يعادل ٣٠ في المائة من إجمالي المصروفات بالدولة.

ومن أجل التخفيف من الضغوط المالية على المواطنين الناشئة عن ارتفاع أسعار الغذاء نتيجة للأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وقّع مجلس الوزراء على منحة أميرية في عام ٢٠١١ تقدم لمرة واحدة بمبلغ ١ ٠٠٠ دينار كويتي لكل مواطن، كما تسمح بأن تصرف لكل مواطن معونات غذائية مجانية لمدة عام بموجب البطاقة التموينية لضمان عدم معاناة أي مواطن كويتي من الجوع.

التحديات/الدروس المستفادة

يمثل الاعتماد الكبير للاقتصاد الكويتي على النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم هيمنة القطاعات النفطية على النشاط الاقتصادي، تحدياً كبيراً للحكومة الكويتية، وخاصة مع تراجع الأهمية النسبية المماثلة لمجموع القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل التخفيف من سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني لتفادي تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو المستقر والمطرّد، فقد تبنت الخطة الإنمائية المتوسطة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤ سياسات وبرامج التطوير التي تهدف إلى تنويع الإنتاجية بخلاف الصناعات النفطية. بالإضافة إلى تبني منهج الإصلاح الاقتصادي القائم بشكل رئيسي على شراكة القطاع الخاص والقطاع العام، وتحفيز وتشجيع نمو القطاع الخاص ليمارس دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهدف هذه السياسة إلى أن ينمو الناتج الإجمالي للقطاع الخاص بمعدل حقيقي يبلغ (٨,٨ في المائة) سنوياً مقابل (٢,٧ في المائة) للقطاع العام. كما تستهدف الخطة أيضاً تخصيص استثمارات للقطاع الخاص تمثل ٥٤ في المائة من إجمالي الاستثمارات في السنة الأخيرة من خطة التنمية مقارنة بحوالي ٢٦ في المائة فقط من إجمالي الاستثمارات في سنة الأساس.

علاوة على ذلك، وحتى تغلب دولة الكويت على مشكلة محدودية نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين، فقد تبنت الحكومة الكويتية العديد من القوانين التي تدعم وتشجع المشروعات الصغيرة استشعاراً لأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين، ومنها مشروع قانون "الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" لعام ٢٠١٣، والذي يهدف إلى رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع

مصادر الدخل القومي. وقد خصصت الدولة أراضي لصالح الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا تقل مساحتها عن خمسة مليون متر مربع. وسوف تتولى الدولة تجهيز هذه الأراضي بالمرافق والبنى التحتية، وتخصيصها للانتفاع بها وإقامة المشروعات عليها. وسوف يقوم الصندوق بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة لا تزيد على ٨٠ في المائة من التكلفة الرأسمالية لكل مشروع. كما ستقدم الدولة دعماً تدريجياً من خلال المؤسسات الداعمة والمؤسسات المتخصصة لتقديم برامج تدريبية وتنموية مناسبة لأصحاب المشروعات.

الهدف الإنمائي الثاني للألفية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

التقدم المحرز

حققت الكويت الهدف الثاني بنجاح ملحوظ، إذ بلغت نسبة الأطفال الكويتيين الذين التحقوا بمرحلة التعليم الابتدائي ٩٧ في المائة في عام ٢٠١٢. وبلغت نسبة الفتيات الكويتيات ٩٧,٢ في المائة، في حين بلغت نسبة البنين ٩٦,٧ في المائة^(٨). كما بلغت نسبة الأطفال الكويتيين (البنين والبنات) الذين أكملوا مرحلة التعليم الابتدائي خلال نفس العام ٩٨,٣ في المائة^(٩). في الوقت الذي لم تتعد نسبة الأطفال الذين لم ينهوا المرحلة الابتدائية ١,٧ في المائة، وهو رقم آخذ في الانخفاض منذ عام ٢٠٠٥، وإذا استمر بنفس معدل الانخفاض، فمن المتوقع أن يتمكن جميع الأطفال الكويتيين (١٠٠ في المائة) الذين التحقوا بمرحلة التعليم الابتدائي من إتمام هذه المرحلة بحلول عام ٢٠١٥.

وبلغت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ عاماً، المسجلين في مرحلة التعليم قبل الابتدائي والثانوي والعالي ٩٩,٩ في المائة في عام ٢٠١٢^(١٠).

علاوةً على المعدلات المتميزة للالتحاق بالتعليم، فإن جودة التعليم في دولة الكويت تتسم أيضاً بالتميز. ففي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة معلمي مرحلة التعليم الابتدائي معلم لكل

(٨) الإدارة المركزية للإحصاء، سلسلة زمنية ٢٠٠٠-٢٠١٢.

(٩) وزارة التربية، المجموعة الإحصائية للتعليم سلسلة زمنية ٢٠٠٠-٢٠١٢.

(١٠) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، إدارة التنمية البشرية، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة، أعداد مختلفة.

سنة طلاب (٦:١) وهي أعلى من النسبة العالمية للمعلم/الطالب التي بلغت ٢٤:١، والنسبة الموجودة في الدول العربية التي بلغت ٢١:١ خلال نفس العام^(١١).

السياسات الوطنية

اهتمت دولة الكويت بالتعليم بشكل كبير، خاصة بالتعليم النظامي الذي ترجع بداياته إلى مئة عام، وهو إلزامي لجميع الأطفال الكويتيين من ذكور وإناث من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة المتوسطة. علاوةً على ذلك، فالتعليم مجاني منذ عام ١٩٦٥ في جميع مراحله من رياض الأطفال حتى الجامعة. وتحرص الحكومة الكويتية على توفير بيئة تعليمية نموذجية تساهم في زيادة المعرفة والتحصيل العلمي من خلال استخدام وسائل تعليمية متميزة وفصول ذكية تعمل على إثراء الطالب من الناحية العلمية والعملية.

التحديات/الدروس المستفادة

إن نجاح دولة الكويت في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، لم يقلل من الجهود التي تبذلها للحفاظ على معدلات الالتحاق به وتوسيع قاعدته ليشمل مراحل التعليم المختلفة. وما زال هناك المزيد مما تسعى دولة الكويت لتحقيقه، وتضعه في صدارة أولوياتها وخططها المستقبلية مثل:

- تحسين نوعية التعليم؛
- الارتقاء بجودة وكفاءة المنظومة التعليمية؛
- تطوير المناهج الوطنية بما يتناسب مع المعايير العالمية؛
- تعزيز التعليم القائم على تكنولوجيا المعلومات بحيث يتواءم الطلاب مع متطلبات العصر الحديث وما يحتاجه سوق العمل مستقبلاً؛
- إعداد وتأهيل الكوادر البشرية الوطنية العاملة في المجالات التربوية والتعليمية ورفع كفاءتها وتطوير قدراتها.

(١١) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١٢، الشباب والمهارات: "تسخير التعليم لمقتضيات العمل"، اليونسكو (٢٠١٢).

الهدف الإنمائي الثالث للألفية: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التقدم المحرز

كان ولا يزال دعم دولة الكويت لتعليم النساء والفتيات متميزاً. فقد سجل مؤشر الإنجاز التعليمي للمرأة الكويتية تقدماً ملحوظاً وفقاً لمؤشر سد الفجوة بين الجنسين العالمي، وقد تقدمت دولة الكويت إلى المركز (٥٧/١٣٦) دولة عام ٢٠١٣ بعد أن كانت في (٦٠/١٣٥) عام ٢٠١٢.

وإذا كان التعليم يعد من المؤشرات الرئيسية في قياس مستوى التنمية في مجتمع ما، فإن العمل هو المؤشر الآخر الذي لا يمكن فصله عن التعليم. فتقدم التعليم يعني اتساع العمل أمام الجميع رجالاً ونساءً. وفي عام ٢٠١٣ تم توظيف ٤٦,٧ في المائة^(١٢) من النساء في دولة الكويت (من الفئة العمرية ١٥-٦٤). وشغلت المرأة العاملة نسبة ٧١ في المائة من بين ٤٨١ ١٨٩ امرأة عاملة في وظائف في قطاع الخدمات الاجتماعية والمجتمعية والتعليم والصحة. وسجل المؤشر الفرعي للمساواة في الأجور لنفس العمل (المشاركة الاقتصادية والفرص) ضمن مؤشر سد الفجوة بين الجنسين تقدم دولة الكويت إلى المركز (٦٥/١٣٦) عام ٢٠١٣ بعد أن كان (٧١/١٣٥) عام ٢٠١٢.

قد حققت المرأة الكويتية تقدماً كبيراً على صعيد تقلد المناصب الإدارية والقيادية العليا. ففي عام ٢٠١٢ بلغ عدد الإناث اللاتي يشغلن منصب وكيل وزارة مساعد ما يقرب من ٢٨ امرأة، ارتفع ليصل إلى ٣٣ امرأة في عام ٢٠١٣. كما بلغ عدد النساء اللاتي يتقلدن مناصب إدارية عليا في وظائف المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين ٩٨٧ ٢ امرأة في عام ٢٠١٣ (بلغ عدد الإناث اللاتي شغلن مناصب إدارية عليا عام ١٩٩٣ ما يقرب من ٢٨٥ امرأة، ووصل عددهن إلى ٣١١ امرأة عام ١٩٩٧). وبلغ عدد النساء اللاتي يشغلن وظائف الاختصاصيين ٦٧٢ ٤٦ امرأة، في حين بلغ عدد الرجال الذين يشغلون مناصب عليا في هذه المهنة ٦٧٩ ٢٥ رجلاً^(١٣).

ولم تقف طموحات المرأة الكويتية عند هذا الحد، فقد نافست بقوة في مجالات العمل المختلفة حتى تمكنت من أن تدخل مجالات جديدة كانت فيما مضى حكراً على الرجل كالمجالات الدبلوماسية والقضائية. ففي المجال الدبلوماسي بلغ عدد النساء اللاتي

(١٢) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (الهيئة العامة للمعلومات المدنية)، دولة الكويت (شباط/فبراير ٢٠١٤).

(١٣) الهيئة العامة للمعلومات المدنية، دولة الكويت (٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣).

تم تعيينهن في عام ٢٠١٣ في السلك الدبلوماسي ٦ نساء بعد أن كن ٢ قبل ٢٠٠٥. وفي مجال القضاء تم تعيين ٢٢ متقدمة من خريجات كلية الحقوق في منتصف عام ٢٠١٣ للعمل في النيابة العامة ونيابات الأحداث والأحوال الشخصية.

كما حققت المرأة الكويتية فوزاً غير مسبوق بوصول أربعة نائبات إلى البرلمان الكويتي لأول مرة في تاريخ دولة الكويت عام ٢٠٠٩، بنسبة ٨ في المائة من إجمالي عدد مقاعد مجلس الأمة، وذلك عن طريق الاقتراع دون تطبيق نظام الكوتا. كما فازت بمقعدين بنسبة ٤ في المائة في انتخابات عام ٢٠١٣. وتمكنت المرأة الكويتية من الوصول للمنصب الوزاري لأول مرة في تاريخها في عام ٢٠٠٥، مما يعد نقلة نوعية بهذا المضمار. واستمر دخول المرأة كعنصر أساسي في التشكيلات الوزارية المتتالية. وقد شغلت المرأة ١٣ منصباً وزارياً منذ ذلك الحين. كما نافست المرأة الكويتية في الانتخابات المحلية، ففي عام ٢٠٠٩ بلغ تمثيل المرأة على هذا المستوى من إدارة الحكم المحلي ثلاث نائبات بنسبة ١٨,٨ في المائة من الأعضاء بعد أن كن نائبتين فقط عام ٢٠٠٥.

السياسات الوطنية

تتساوى المرأة الكويتية مع الرجل في الحقوق والواجبات الوظيفية وفي تقلد الوظائف العامة. فقد كفل الدستور الكويتي وقوانين العمل السارية في البلد للمرأة العديد من الحقوق، ومنها الحق في العمل، وفي تولي الوظائف العامة. وقد نصت المادة (٢٦) من الدستور على أن "الوظائف العامة حق للمواطنين رجالاً كانوا أم نساء دون تفرقة أو تمييز بينهم".

وتلتزم دولة الكويت، وفقاً لأحكام الدستور، بتعليم النساء والفتيات دون تمييز. كما تلتزم أيضاً بإسناد أدوار قيادية للنساء المتعلقات في الحكومة والجامعة والقطاع العام. كما تساعد الحكومة الكويتية الفتيات والنساء على تلقي الدورات التدريبية التي تزودهن بالمهارات والمعارف اللازمة التي توفر لهن مزيداً من الفرص المتاحة في سوق العمل، ولا سيما في المستويات العليا والوسطى من الإدارة. علاوةً على ذلك، تقدم الحكومة الكويتية الحوافز لتشجيع النساء للبقاء في سوق العمل على المدى البعيد. بالإضافة إلى إتاحة الفرص للنساء ليتجاوز تقدمهن في أعمالهن المناصب الابتدائية من أجل تمكين حقيقي للنساء في سوق العمل.

وقد تبنت الخطة الإنمائية المتوسطة حزمة من السياسات للدفع باتجاه المزيد من التمكين المجتمعي للمرأة الكويتية، وذلك من خلال دعم حقوقها السياسية، وتعزيز دورها في مراكز صنع القرار، وتوسيع أطر مشاركتها المجتمعية. وقد أصبحت المرأة الكويتية - بعد التصديق على القانون الذي أقر المساواة بين الرجال والنساء عند الاقتراع عام ٢٠٠٥ -

مشاركاً فعالاً في الحياة السياسية، فلها كافة الحقوق الكاملة كناخبة ومرشحة متساوية مع الرجل.

وبالإضافة إلى ما سبق، تلتزم دولة الكويت بالاتفاقيات الدولية الموقعة عليها وتبذل الجهود لتفعيلها ووضعها موضع التنفيذ ومنها على سبيل المثال لا الحصر؛ توصيات الاستعراض الدوري الشامل (UPR)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وغيرها، للمضي قدماً بعزم متجدد من أجل زيادة فرص تمكين الفتيات والنساء في الحياة الاقتصادية والسياسية لتحقيق مساواة كاملة بين الجنسين.

التحديات/الدروس المستفادة

بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الكويتية نحو إحداث توازن في تمثيل الجنسين في الساحة السياسية والعامة، وبالرغم من أنه تم القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم في المستويين الابتدائي والثانوي، إلا أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي مراكز صنع القرار ما زالت محدودة. لذا، تواصل دولة الكويت الجهود مع كل الأطراف الفاعلة بالمجتمع، وبصفة خاصة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة؛ المكتوبة والمسموعة والمرئية، لفتح الطريق أمام المشاركة السياسية للمرأة، واستثمار الخبرات المتراكمة لديها في رسم ملامح المستقبل في مجتمعهما، خاصة في ظل وجود قوانين تقرر بالحقوق الأساسية والمشروعة للمرأة وضامنة لحرياتها ومساواتها.

كما ستبني الحكومة الكويتية تطوير آلية مؤسسية لتضمين المرأة والنوع الاجتماعي في التخطيط للتنمية، من خلال إنشاء وحدة متخصصة لقضايا تمكين المرأة ودراسات النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى توثيق التعاون مع منظمات المجتمع المدني النسائية لتبني أجندة خاصة لأولويات قضايا المرأة لطرحها على البرلمان الوطني.

الهدف الإنمائي الرابع للألفية: تقليل وفيات الأطفال

التقدم المحرز

حققت دولة الكويت تقدماً ملحوظاً في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث انخفض المعدل بنحو النصف تقريباً (٤٧,١ في المائة) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢، مسجلاً انخفاضاً تدريجياً من ١٧ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام ١٩٩٠

إلى ٩,٠ حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام ٢٠١٢، بمعدل انخفاض سنوي متوسط يقدر بنحو ٢,٢ في المائة سنوياً^(١٤).

كما بلغ معدل وفيات الرضع ٧,٧ رضيع لكل ألف مولود حي في عام ٢٠١٢ منخفضاً من ١٤,٨ في الألف عام ١٩٩٠، ومسجلاً بذلك معدل انخفاض بلغ ٤٨,٠ في المائة خلال نفس الفترة. وتشير بيانات سلسلة مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بالأمم المتحدة لعام ٢٠١٢ إلى ارتفاع نسبة الأطفال المحصنين ضد مرض الحصبة في دولة الكويت من ٦٦ في المائة فقط في عام ١٩٩٠ إلى ٩٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٢ بنسبة ارتفاع ٤٧,٦ في المائة ومعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢,٢ في المائة خلال الفترة المذكورة، وهو ما يعكس وجود مؤسسات ذات مستوى عالٍ لتقديم الرعاية الصحية للأطفال الكويتيين^(١٥).

السياسات الوطنية

تتبنى وزارة الصحة الكويتية مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تقديم رعاية صحية شاملة ومميزة ومجانية لكل المواطنين، وبصفة خاصة رعاية الأطفال والأمهات. ففي مجال تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، تقوم وزارة الصحة الكويتية بتعزيز برامج التطعيم المتكاملة لجميع الأطفال وتحديثها بصفة دورية بما يتفق مع المقاييس العالمية، وكذلك القيام بحملات التوعية المستمرة للعامة، من أجل تقليل الإصابة بالأمراض المعدية والالتهابات الفيروسية والبكتيرية الخطيرة. بالإضافة إلى تكثيف الجهود في التشخيص المبكر لحالات السرطان المختلفة وخاصة سرطان الدم وأورام المخ، وذلك من خلال الكشف الدوري للأطفال في عيادات الطفل السليم ومراكز الصحة العامة القريبة من السكن، وتوفير أحدث الطرق التشخيصية والعلاجية لسرطان الأطفال والاستعانة بالمراكز العالمية المتخصصة لعلاج تلك الحالات. كما تدعم الحكومة الكويتية الأبحاث الخاصة بأمراض الأطفال الشائعة في دولة الكويت، ودراسة وتحليل أسباب انتشارها، واتخاذ الإجراءات الاحترازية التي من شأنها تقليل حدوثها.

وفيما يتعلق بتخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع، تعمل وزارة الصحة الكويتية على سرعة إصدار وتطبيق قانون "المسح المبكر وفحص المواليد" لما له من فائدة في التشخيص المبكر للكثير من الأمراض كأمراض خلل التمثيل الغذائي والتي تؤدي إلى

(١٤) بيانات وزارة الصحة، دولة الكويت (٢٠١٢).

(١٥) بيانات دولة الكويت من سلسلة مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بالأمم المتحدة (٢٠١٢). وزارة الصحة، دولة الكويت (٢٠١٣).

مضاعفات خطيرة إذا لم يتم اكتشافها مبكراً. بالإضافة إلى رفع مستوى أداء الهيئة الطبية من خلال الدورات التعليمية المكثفة وبرامج التدريب الطبي المستمر لتقليل الأخطاء الطبية التي تؤدي إلى الوفاة وخاصة في مجال التدخل الجراحي المبكر أثناء الحمل للتشوهات الخلقية للأجنة.

وفي مجال مكافحة مرض الحصبة، يولي مسؤولو الصحة اهتماماً كبيراً بنشر الوعي الصحي والتوعية ببرامج مكافحة مرض الحصبة للوصول إلى مرحلة استئصال الفيروس والمرض، وذلك من خلال تنشيط التبليغ عن الحالات المكتشفة بالقطاع الخاص والحكومي، والمحافظة على التطعيم الروتيني للحصبة والحملات التثقيفية والتكميلية.

التحديات/الدروس المستفادة

ليس ثمة تحديات كبيرة فيما يتعلق بالهدف الرابع، إذ تتمتع جميع النساء والأطفال الكويتيين بإمكانية الوصول إلى مؤسسات الرعاية الطبية والاستفادة من الخدمات التي تقدمها بشكل مميز، وهو ما يعد أحد المعايير الفعالة التي يمكن من خلالها ضمان بقاء الأطفال على قيد الحياة. ومع ذلك يتطلب تحقيق معدل انخفاض أكبر من المستويات المنخفضة التي تم تحقيقها حتى الآن المزيد من الجهد والاستثمارات. كما سيعتمد بشكل أساسي على التطورات المستقبلية في العلوم الطبية وهو ما يضعه المسؤولون الرسميون بدولة الكويت في اعتبارهم.

الهدف الإنمائي الخامس للألفية: تحسين الصحة النفاسية

التقدم المحرز

يعد ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الكويتية، مع توافر بنية أساسية صحية متقدمة، وإمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات الصحية بسهولة ويسر وتكلفة زهيدة، من العوامل الرئيسية التي ساهمت في خفض معدلات الوفيات النفاسية بدولة الكويت، حيث بلغ المعدل ١١ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ١٩٩٠، ثم توالى انخفاض المعدل تدريجياً إلى أن بلغ ١,٧ حالة وفاة فقط لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠١٢^(١٦).

كما انعكست الرعاية الصحية المتقدمة التي تقدم للأمهات الحوامل بدولة الكويت، وكذا سهولة ويسر الوصول إلى هذه الخدمات، على ارتفاع نسبة الولادات التي تجري تحت

(١٦) وزارة الصحة، دولة الكويت (٢٠١٢). منظمة الصحة العالمية (٢٠١٢)، اتجاهات الوفيات النفاسية، ١٩٩٠-٢٠١٠، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقديرات البنك الدولي.

إشراف أخصائيين صحيين مهرة، والتي بلغت ٩٩,٨٩ في المائة حالة ولادة في عام ٢٠١٢. وقد تزايدت نسبة النساء المتزوجات في سن الحمل (١٥-٤٩) والمستخدمات لوسائل منع الحمل من ٣٩,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، بمعدل تزايد بلغ ٤٤,٦ في المائة خلال الفترة المذكورة، وبمتوسط زيادة سنوي بلغ ٢,١ في المائة سنوياً، وهو معدل جيد، ويتساوى مع مثيله بالعديد من الدول المتقدمة والنامية مثل اليابان ٥٥,٤ في المائة، وماليزيا ٥٦,٧ في المائة^(١٧).

وقد بلغت معدلات الرعاية الصحية المقدمة للسيدات الحوامل (زيارة واحدة على الأقل طوال فترة الحمل) في دولة الكويت ٩٥ في المائة في عام ١٩٩٦، وارتفعت لتشمل كل السيدات الحوامل (١٠٠ في المائة) بدءاً من عام ٢٠٠٧. كما توالى انخفاض الطلبات غير الملباة من استخدام وسائل تنظيم الأسرة بدولة الكويت، منذ بدء تطبيق أهداف الألفية وحتى الوقت الحاضر، حيث انخفض المعدل من ٢١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ ليلعب ١٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٢، بمعدل انخفاض بلغ ٢١,٤ في المائة خلال الفترة المذكورة، وبمتوسط انخفاض سنوي بلغ ١,٨ في المائة سنوياً^(١٨).

السياسات الوطنية

كما سبق وأن أشرنا، تلتزم دولة الكويت بتقديم رعاية صحية مجانية ومتميزة لجميع المواطنين، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الأولية. وقد اشتملت الخطة الإنمائية المتوسطة ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤ على مشروع لـ "تطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية"، الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية للرعاية الصحية وفقاً للمعايير العالمية، وكذلك تطوير الطاقة الاستيعابية لمنشآت الرعاية الصحية. ولتيسير تقديم هذه الخدمات، قدمت الخطة التسهيلات اللازمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص وخلق التنافسية في المجال الصحي. بالإضافة إلى الشراكة مع الهيئات الصحية الدولية.

التحديات/الدروس المستفادة

نظراً لأن الحصول على الرعاية الطبية خلال كافة مراحل الحمل والولادة، وما بعد الولادة أمر ضروري للغاية للحفاظ على معدلات الوفيات النفاسية المنخفضة، فإن الحكومة الكويتية عازمة على الاستمرار في الاستثمار المستمر في تعليم وتوعية النساء بشؤون الصحة،

(١٧) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قسم السكان، الخصوبة وتنظيم الأسرة (٢٠١٢).

(١٨) المرجع السابق، <http://unstats.un.org/UNSD/databases.htm>.

والتغذية، والصحة الإنجابية بواسطة أخصائيي الصحة. لذلك تخطط وزارة الصحة الكويتية لتوسيع نطاق تغطية عيادات الصحة النفاسية، والرعاية الصحية الأولية، وعيادات تنظيم الأسرة في مختلف المحافظات الكويتية بغرض متابعة السيدات الحوامل وتقديم المشورة لأكثر عدد ممكن من الشريحة المستهدفة. بالإضافة إلى عقد لقاءات توعوية دورية عن التغذية الصحية للنساء بصفة عامة، ولل سيدات الحوامل بصفة خاصة.

كما تسعى الحكومة أيضا إلى مواجهة مشكلة نقص البيانات الصحية، خاصة تلك التي تتعلق بصحة الأمهات والأطفال، لذا فقد تبنت خطة التنمية الوطنية مشروع "تفعيل دور المعلومات الصحية"، الذي يهدف إلى تطبيق نظام الملف الإلكتروني الموحد لعدد ١٠٧ مراكز صحية أولية، وعدد ٦ مستشفى عام، وعدد ٣٢ مستشفى تخصصيا، من أجل توفير البيانات الصحية المطلوبة من خلال الحصر الفعلي الدقيق للفئات المستهدفة.

الهدف الإنمائي السادس للألفية: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا

التقدم المحرز

تكتشف حالات الإصابة بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز في دولة الكويت باستخدام برامج الفحص الشامل المقترنة بالتبرع بالدم واختبارات ما قبل الزواج واختبارات ما قبل الالتحاق بوظيفة. ويتم فحص المتقدمين للحصول على الإقامة بدولة الكويت بمراكز فحص العمالة الوافدة ببلداتهم، ثم بعد وصولهم لدولة الكويت بمراكز فحص العمالة الوافدة بوزارة الصحة. بالإضافة إلى فحص الشباب المتقدمين للدراسة بالجامعات وطلاب البعثات الدراسية بموجب القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٢.

كما يجري فحص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الراغبين بالزواج بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٨، والذي تم تطبيقه بصورة إجبارية على جميع المقبلين على الزواج منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وقد تم إنشاء عدة مراكز طبية لفحص المقبلين على الزواج وتزويدهم بالمشورة والتوعية اللازمة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية حيال حالات الإصابة والمخالطين.

وقد بلغ عدد حالات الإيدز التي تم اكتشافها في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٣ خلال الفحص الطبي قبل الزواج ١٨ حالة؛ بما يعادل ٠,٠١٦ في المائة من إجمالي عدد حالات الفحص الطبي للمقبلين على الزواج؛ منها ٨ حالات تم اكتشافها في عام ٢٠١٣ بنسبة ٠,٠٢٩ في المائة من إجمالي عدد حالات الفحص الطبي قبل الزواج وبنسبة ٠,٠٠٧ في المائة

في الفئة العمرية (١٥-٢٤)، و ٠,٠٢٢ في المائة في الفئة العمرية (٢٥ فما فوق). وهذا يدل على أن معدل انتشار فيروس الإيدز في حالات الفحص الطبي لهذه الفئات يكاد يصل للصفر.

وفي مجال مكافحة الدرن، أحرزت دولة الكويت تقدماً ملموساً، حيث انخفض عدد حالات الإصابة بالدرن لكل ١٠٠ ألف شخص بنسبة ٢٨,١ في المائة بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٢. كما انخفض معدل الوفيات لكل ١٠٠ ألف من السكان بنسبة ١٤,٥ في المائة خلال نفس الفترة. وفي عام ٢٠١١ بلغت نسبة حالات الإصابة بالدرن التي تم اكتشافها وشفائها ٩٣ في المائة.

السياسات الوطنية

تتبنى الحكومة الكويتية استراتيجية وطنية لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تشتمل على ضمانات للاختبارات الطوعية والسرية لمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز وذلك لتشجيع الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة للتقدم للاختبار وتقديم العلاج المناسب لهم عند الضرورة.

كما وضعت الحكومة الكويتية خطة وطنية لتوعية الرأي العام والمجتمع بأسره لنشر المعرفة عن مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز وطرق انتقال العدوى والاستراتيجيات الوقائية. وقد أصدرت وزارة الصحة الكتيبات، والمطويات، والبوسترات، والمنشورات التقليدية لرفع الوعي العام بخصوص هذا المرض. بالإضافة إلى استخدام شاشات العرض المنتشرة في مراكز التسوق، والأماكن العامة، ومواقع التواصل الاجتماعي مثل موقع "تويتر"، الذي أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلاله صفحة للتواصل مع مرضى الإيدز وذويهم تحمل عنوان "2012KNAC@"، مع الأخذ في الاعتبار سرية المعلومات التي تتعلق بالمرضى، وفقاً لخصوصية المجتمع الكويتي والقواعد التي تحكم أخلاقيات المهن الطبية تنفيذاً للمرسوم الوزاري رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٢.

وفي مجال مكافحة مرض الدرن، تقدم الحكومة الكويتية تغطية صحية كاملة للسكان سواء كانوا مواطنين أو وافدين من خلال إجراء المسح الشامل بالأشعة، والبحث الإيجابي عن الحالات Active surveillance, case-detection & screening، وتطعيم الأطفال وتقديم العلاج الطبي والدواء مجاناً. كما تطبق الحكومة الكويتية أيضاً الإجراءات الوقائية الضرورية عند اكتشاف حالة مرضية معدية، وذلك بتقصي مصدر المرض وإحصاء المخالطين وفحصهم لاكتشاف أي حالة مرضية وتقديم العلاج الوقائي إلى من يحتاجه، وتطبيق نظام

العلاج القصير الأمد تحت الإشراف المباشر كطريقة فعالة وناجحة في الحد من انتشار الدرن. بالإضافة إلى التوعية والتثقيف عن طريق مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وكذلك الوسائط الأخرى الحديثة مثل مواقع التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت وغيرها.

التحديات/الدروس المستفادة

تشير الأرقام المنخفضة للحالات الجديدة المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سواء في المقبلين على الزواج أو في الفئات الأخرى، إلى أن مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يمثل مشكلة كبيرة على المستوى العام في دولة الكويت. كما أن تقديم العلاج والرعاية للمصابين بهذا المرض لا يمثل تحدياً لدولة الكويت. إذ أن الدولة توفر لكل المواطنين ممن تثبت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الدعم والرعاية والعلاج المجاني طبقاً لأحدث البروتوكولات المعتمدة من منظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى الحق في الحصول على تقاعد طبي مبكر. ونفس الأمر ينطبق على مرض الدرن، الذي بلغت نسبة حالات الإصابة التي تم اكتشافها وشفائها في عام ٢٠١١ حوالي ٩٣ في المائة.

الهدف الإنمائي السابع للألفية: كفالة الاستدامة البيئية

التقدم المحرز

تمكنت دولة الكويت من خفض استهلاك المواد المستنفدة للأوزون بنسبة ٢٧,١ في المائة في الفترة من ١٩٩٣-٢٠١٢. كما نجحت في تقليص استخدام مركبات الكلورو فلورو كربون (CFC) من ٥٤٦ طن متري في عام ١٩٩٣ إلى "صفر" طن متري في عام ٢٠١٠. ونجحت جهود الحكومة الكويتية أيضاً في الحفاظ على هذا الخفض ("صفر" طن متري) في العام ٢٠١١-٢٠١٢.

وعلى الرغم من زيادة استهلاك مادة HCFC في دولة الكويت بنحو ١٣ في المائة في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٠، إلا أنه لوحظ تباطؤ معدل الزيادة بنسبة ٦ في المائة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٢، وهو ما يشير إلى التزام دولة الكويت بخفض استهلاك مادة HCFC بنفس قدر التزامها بتقليل استهلاك مادة CFC^(١٩). وتبقى زيادة استهلاك ثاني أكسيد الكربون التحدي الأكبر لدولة الكويت، فقد زادت نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (إجمالي الأطنان المترية لكل فرد) في دولة الكويت بنسبة ٤٨ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٠.

(١٩) غازات HFC: "ارتباط هام حول حماية المناخ وطبقة الأوزون"، البرنامج البيئي للأمم المتحدة-٢٠١١.

وعلى الجانب الآخر، زادت مساحة المحميات الطبيعية البرية والمائية في دولة الكويت، حيث بلغت نسبة الزيادة في مجموع مساحة المناطق البرية والبحرية المحمية إلى مساحة دولة الكويت ٢١,٧ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٢^(٢٠). بالإضافة إلى ذلك تحمي دولة الكويت ١٥ في المائة من المساحات البرية، و ٢,٨٩ في المائة من المساحات المائية والساحلية^(٢١). وقد تم تسجيل ٣٧٤ نوعاً من النباتات و ٢٨ نوعاً من الثدييات و ٤٠ نوعاً من الزواحف في دولة الكويت. ونظراً لأن دولة الكويت تقع على طريق هجرة رئيسي للطيور، فقد سُجل أكثر من ٣٥٠ نوعاً من الطيور^(٢٢).

كما تتوافر لكافة المواطنين الكويتيين إمكانية الوصول لمياه شرب آمنة وصحية. ويتم توفير ١٠٠ في المائة من المياه المحلية عن طريق عمليات التحلية، التي تتوافق مع معايير المنظمات العالمية لجودة مياه الشرب. ويعتبر المعدل السنوي لاستهلاك المياه للفرد الواحد في دولة الكويت من أعلى معدلات الاستهلاك في العالم، حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية في معدل الاستهلاك اليومي من المياه العذبة (بالمليون غالون بريطاني) نحو ٣ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. واستمرت في التزايد خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ على الرغم من تباطؤ نسبة الزيادة إلى ١,٢ في المائة^(٢٣).

وقد زادت معدلات استهلاك الطاقة (بالكيلوجرام من المكافئ النفطي للفرد) في دولة الكويت خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٩ من ٩ ١٣٥ في عام ١٩٩٥ إلى ١١ ٤٠٢ في عام ٢٠٠٩، بمعدل تزايد بلغ ٤٤,٦ في المائة^(٢٤). كما زادت تكاليف الوقود المرتبط بإنتاج المياه والطاقة. ووفقاً لتقرير لوزارة الكهرباء والماء؛ أنفقت دولة الكويت ٢ ٤٢٣ ٠١٢ ٣٥١ ديناراً كويتياً على محطات توليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه في عام ٢٠١٢، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بنسبة ١٢٨ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٢، كما يعد عبئاً كبيراً على الميزانية العامة للدولة.

(٢٠) المصدر: الهيئة العامة للبيئة - دولة الكويت (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).

(٢١) اتفاقية التنوع البيولوجي (٢٠١٢) <http://www.cdb.int>.

(٢٢) تقرير دولة الكويت الوطني حول التطور المستدام ريو + ٢٠ - حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(٢٣) الكتاب الإحصائي السنوي للمياه - ٢٠١٣.

(٢٤) بيانات دولة الكويت من سلسلة مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

السياسات الوطنية

إن اعتماد دولة الكويت على إنتاج النفط في ظل ظروفها المناخية الصعبة، يجعل التزامها بالاستدامة البيئية أمراً ذا أهمية خاصة. ومن هنا يأتي حرص الحكومة الكويتية على الالتزام بالاتفاقيات البيئية الدولية، والتي تتضمن الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية التنوع البيولوجي (٢٠٠٢).
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (١٩٩٤).
- بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (٢٠٠٥).
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (١٩٩٥).
- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (١٩٩٣).
- اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض (٢٠٠٢).
- بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون (١٩٩٢).
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٦).
- اتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة (٢٠٠٦).
- الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار من السفن (١٩٨٧).

وقد سعت دولة الكويت إلى بناء منظومة متكاملة لحماية التنوع البيئي، بهدف تحقيق حماية المنظومات البيئية المتنوعة في البلاد، وضمان استدامة الموارد الطبيعية، وتخفيض مستوى الملوثات إلى الحدود المسموح بها بيئياً وصحياً، وذلك من خلال استصدار قانون شامل للبيئة يوفر الضوابط الوطنية للحماية البيئية ويضمن إلزام كافة الأنشطة الاقتصادية بإجراء دراسات المردود البيئي ودراسات التوافق البيئي ويمنح المراقبين البيئيين سلطة الضبطية القضائية.

وقد تبنت الخطة الإنمائية ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤ العديد من المشروعات التي تهدف إلى حماية واستدامة البيئة مثل مشروع "استكمال منظومة الرصد البحرية والمراقبة لرصد المتغيرات البيئية والعمل على تطوير وزيادة انتشار محطات الرصد العائمة"، ومشروع "تطوير نظام الرقابة البيئية"، ومشروع "تطوير بناء الإطار التشريعي لإدارة البيئة المتكاملة"، ومشروع "تطوير المسح البيئي الشامل وإعادة تأهيل بعض المواقع بالبيئة البرية".

كما اهتمت دولة الكويت أيضاً بحماية التنوع البيولوجي، من خلال إنشاء سلسلة من المحميات الطبيعية البرية والبحرية لتوفير الحماية الكاملة للأنواع النباتية والحيوانية النادرة، ومن المتوقع الانتهاء من تطويرها بنهاية آذار/مارس ٢٠١٦.

ويعتبر التزام دولة الكويت تجاه الحفاظ على البيئة البحرية مما هو جدير بتسليط الضوء عليه. ففي عام ١٩٧٨، عقدت دولة الكويت اتفاقية إقليمية لتعزيز التعاون لحماية البيئة البحرية والتلوث، واتفقت مع بعض دول الحوار كإيران والعراق وعمان وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على خطة عمل لحماية البيئة البحرية وتطويرها. وقد نتج عن ذلك الاتفاقية الإقليمية لحماية البيئة البحرية ROPME التي يتعهد أعضاؤها بتنسيق أنشطة حماية البيئات البحرية وتعزيز نهج الإدارة المتكاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة الكويت تسعى إلى وضع إطار عمل تنظيمي لبرنامج الإدارة المتكاملة للسواحل ضمن منظور شامل وطويل المدى، بالإضافة إلى حماية البيئة البحرية، والمساهمة في إعادة هيكلة منظومتها، وذلك من خلال إدارة المخاطر الإيكولوجية في البيئة البحرية.

التحديات/الدروس المستفادة

تولي دولة الكويت أهمية قصوى لمشكلة زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية)، لما لها من آثار بالغة على استدامة البيئة. لذا، بالإضافة إلى المشروعات التي سبقت الإشارة إليها في الجزء السابق من هذا التقرير، تسعى دولة الكويت لإعداد خطة وطنية بيئية شاملة تتضمن تنفيذ المشاريع التي تقوم بالتخلص الآمن من المخلفات واحتجاز ثاني أكسيد الكربون كنوع من أنواع مشاريع آلية التنمية النظيفة. وفي سبيل مواجهة هذا التحدي تعزم الحكومة الكويتية طلب المساعدة الدولية بهدف تنقيح وتصويب بيانات الانبعاثات، وعمل خطة وطنية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال تنفيذ مشروع احتجاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يعطي الحق للدول النفطية للاستفادة من تخزينه في باطن الأرض، مع ضمان عدم وجود مخاطر تسرب الغاز جراء عملية التخزين. كما ستعمل الحكومة الكويتية أيضاً على تفعيل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، بالإضافة إلى جهود المجتمع المدني كركيزة رئيسية للعمل على حماية البيئة من الملوثات والأضرار، ورفع الوعي البيئي بين سكان دولة الكويت.

كما تعتبر المعدلات المرتفعة لاستهلاك المياه والطاقة تحدياً كبيراً آخر للحكومة دولة الكويت. وعلى الرغم من أن استخدام المياه والطاقة ليس من المقاييس العالمية للتنمية،

إلا أنهما تلعبان دوراً مهماً في جودة الحياة للمقيمين في دولة الكويت. لهذا يمثل استخدام المياه عنصراً جوهرياً في كل خطط البيئة والاستدامة في دولة الكويت، حيث تركز الحكومة الكويتية بشكل كبير على المحافظة على مياه الشرب من أجل خفض تكاليف الطاقة والحد من التدهور البيئي. وقد وضعت الدولة خطة لتطوير السياسات والاستراتيجيات المستقبلية لإنشاء محطات مقطرات المياه لمواجهة الطلب المستقبلي على المياه حتى عام ٢٠٢٠. وكذلك رفع إنتاج محطات تقطير المياه بمقدار ٣٥٥ مليون غالون إمبراطوري وزيادة المخزون الاستراتيجي بمقدار ٥,١٨٢ مليون غالون إمبراطوري خلال سنوات خطة التنمية ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤ لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من القطاعات المختلفة. بالإضافة إلى تطوير شبكة نقل وتوزيع المياه وحمايتها من الفاقد. كما وضعت الدولة أيضاً ضمن خططها المستقبلية تنفيذ بعض الإجراءات للحد من ارتفاع استهلاك المياه، ومنها إنشاء وحدات لتحلية المياه الجوفية وإصدار مواصفات فنية للأدوات الصحية لاستخدامات المياه المنزلية، وتعديل تعريف المياه لتكون تصاعدية حسب الاستهلاك.

وفي خط مواز تبنت دولة الكويت السياسات التي تهدف إلى زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية المولدة لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من القطاعات المختلفة بزيادة إجمالي القدرة المركبة بمقدار ٦,٣٦٠ ميغاواط خلال سنوات خطة التنمية، مع الاهتمام بصيانة محطات توليد الطاقة الكهربائية القائمة والمستقبلية وتطوير شبكة نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وتحديث مراكز المراقبة والتحكم ونظم المعلومات. وتستهدف هذه السياسة نمو قطاع الكهرباء والماء بمتوسط قدره نحو ١١ في المائة سنوياً خلال سنوات خطة التنمية. بالإضافة إلى الاستعانة بأحدث التقنيات لتوليد الكهرباء وإنتاج المياه من خلال استخدام بدائل الطاقة الجديدة والمتجددة سواء كانت الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الطاقة النووية، وكذلك استخدام التقنيات الحديثة لإنتاج المياه العذبة مثل التناضح العكسي، مع إشراك القطاع الخاص في أنشطة قطاعي الكهرباء والماء عبر التخصيص التدريجي لمحطات إنتاج الطاقة والمياه ونقلها وتخزينها، وذلك ضمن مشروع التخصيص العام المقترح للدولة.

الهدف الإنمائي الثامن للألفية: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

التقدم المحرز

انطلاقاً من حرصها الدائم على دعم جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قدمت دولة الكويت منحا ومساعدات تقنية للعديد من الدول ومؤسسات التنمية الدولية والإقليمية. فضلاً عن المنح والقروض والمساعدات الفنية التي تمنحها من خلال

مؤسساتها الوطنية ممثلة في "الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية" لدعم مشاريع البنى التحتية في الدول النامية.

بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الكويتية ١,٣٢ في المائة من إجمالي الدخل القومي للدولة خلال عامي ٢٠١١-٢٠١٢، متجاوزة بذلك نسبة ٠,٧ في المائة التي حددها هدف الشراكة وبما يعادل ١٨٨,٦ في المائة، وزيادة قدرها ثلاثة أضعاف نسبة المساعدات الإنمائية التي تقدمها الدول المتقدمة والتي تبلغ ٠,٣١ في المائة. كما التزمت دولة الكويت خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ بدفع كامل مستحققاتها المالية السنوية للمؤسسات الدولية التي تضطلع بمساعدة الدول النامية في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغت مدفوعاتها للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ٥٦٠ مليون دولار، وللمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ٤٨,٢ مليون دولار، وللمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٦,٦ مليون دولار، وللمؤسسة التنمية الدولية ١١٦,٨ مليون دولار وغيرها.

وقد زادت القروض الممنوحة من دولة الكويت لدول العالم من ١٤,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩ إلى ١٦,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٣، بمعدل زيادة ١٨ في المائة. وقد استحوذت الدول العربية على ٥٥ في المائة من إجمالي القروض، تليها دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ١٩,٢ في المائة، ثم دول غرب أفريقيا بنسبة ٩,٨ في المائة، ودول وسط وجنوب وشرق أفريقيا بنسبة ٧,٢ في المائة، ودول وسط آسيا وأوروبا بنسبة ٦,٢ في المائة، وأخيراً دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة ٢,٤ في المائة.

وبلغ إجمالي القروض الممنوحة من الصندوق الكويتي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ للمشروعات الإنمائية التابعة لقطاعات النقل والاتصالات ٢٨,٩ مليار دولار، تليها قطاعات الطاقة ٢٠,٢ مليار دولار، ثم قطاع الزراعة والري ٩,٣ مليار دولار، وقطاع المياه والصرف الصحي ٧,٥ مليار دولار، وقطاع الصناعة ٥,٨ مليار دولار. وبلغت قيمة القروض المقدمة لكل من الخدمات الاجتماعية وبنوك التنمية حوالي ٢,٨، و ٢,٣ مليار دولار على التوالي.

قصص نجاح

مشروع إحياء بحيرة كورلي في غانا

منذ عقود، يجري استخدام بحيرة كورلي الواقعة في أكرا عاصمة جمهورية غانا كمكان للتخلص من مياه الصرف الصحي والنفايات السائلة والصلبة، نظراً لعدم وجود شبكة كافية للصرف الصحي وخدمات جمع النفايات، مما جعل البحيرة وعاءاً كبيراً للنفايات، وقد نتج عن ذلك تدهور الوضع الإيكولوجي في البحيرة. ومع مرور الوقت أسفر التحلل العضوي عن فقدان ماء البحيرة عنصر الأوكسجين الذائب فيه ونتج عن ذلك اختفاء الحياة البحرية بالكامل.

وفي الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى أيار/مايو ٢٠٠٠ قام الصندوق الكويتي بالاشتراك مع مجموعة من المنظمات الدولية المعنية بتقديم التمويل والخبرة الفنية اللازمة لتنفيذ مشروع يهدف إلى إحياء البيئة الطبيعية في بحيرة كورلي. وقد تضمن هذا المشروع ما يلي:

- تنظيف البحيرة من الأنقاض والمواد الملوثة وتخليصها من كل المواد العضوية؛
 - اختيار وتصميم أماكن مناسبة للتخلص من النفايات؛
 - استصلاح أجزاء من الأراضي المجاورة المنخفضة وتحويلها إلى حديقة لأهداف ترفيهية؛
 - إنشاء شبكة لجمع مياه الصرف ومحطات ضخ؛
 - إنشاء محطة لمعالجة المياه الملوثة، ومد أنبوب رئيسي للصرف لتجنب أي تلوث آخر لمياه البحيرة في المستقبل؛
 - إنشاء حواجز للحماية من الفيضان وللحفاظ على مناطق أشجار المانغروف الطبيعية اللازمة للحياة البحرية؛
 - بناء حزام أخضر بين المنطقة التجارية المركزية ومناطق الترفيه؛
 - وضع دليل إرشادي عملي مع خطة تنظيمية لصيانة البحيرة في المستقبل.
- وقد قدم الصندوق الكويتي قرضين للحكومة غانا بقيمة ٢٤,٦ مليون دولار أمريكي لتمويل تنفيذ هذا المشروع. وكان من أكبر المساهمين فيه.

وقد تزايدت عدد المنح الممنوحة من الصندوق الكويتي من ١٦٣ منحة خلال عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بقيمة ٣٠٦,٥ مليون دولار إلى ١٩٤ منحة خلال عام ٢٠١٢-٢٠١٣ بقيمة ٣٣١,٢ مليون دولار. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ حازت الدول العربية على منح من الصندوق الكويتي تقدر بحوالي ٨٨٨,٥ مليون دولار، تليها دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادئ بنحو ١٩٠,٣ مليون دولار. كما حصلت مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية على منح بلغت ٣٥٠,٣ مليون دولار خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالمعونات الفنية فقد حازت دول وسط وجنوب وشرق أفريقيا على معونات قدرت بحوالي ٢٠٤,٣ مليون دولار خلال الفترة سالفة الذكر، تليها الدول العربية والتي حصلت على معونات فنية بلغت قيمتها خلال نفس الفترة ٧٤,٤ مليون دولار، وبلغت المعونات الممنوحة لدول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادئ حوالي ٣٠,٣ مليون دولار.

كما قدمت حكومة دولة الكويت منحا للعديد من الدول والمؤسسات من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، بلغت قيمتها ٧٣٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ارتفعت إلى ٣,٤ مليار دولار عام ٢٠١٢-٢٠١٣، أي بنسبة زيادة بلغت ٣٥٨,٢ في المائة، مما ساهم في زيادة عدد الدول التي حصلت على المنح من ٢٣ دولة ومؤسسة في أرجاء مختلفة من العالم خلال عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٤١ دولة ومؤسسة خلال عام ٢٠١٢-٢٠١٣.

قصص نجاح

برنامج مكافحة مرض دودة غينيا

هو برنامج دولي، يهدف إلى مكافحة مرض دودة غينيا والقضاء عليها نهائياً. بدأت جهود البرنامج في الثمانينات، وكان عدد المصابين ٣,٥ مليون شخص في عام ١٩٨٦، وقد انخفض حالياً إلى أقل من ١٠ آلاف حالة. ويقوم البرنامج بتنفيذ نشاطات مختلفة منها توزيع المواد الخاصة بترشيح مياه الشرب، ورش الأماكن التي تتكاثر فيها يرقات الديدان الطفيلية الحاملة للمرض، إجراء البحوث والدراسات الميدانية، وكذلك الحملات التوعوية للأهالي في الأرياف وتزويدهم بالإرشادات الصحية اللازمة لمعالجة المياه سواء داخل المنازل أو في المدارس. ويقوم مركز كارتر الدولي بالإشراف على البرنامج بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويغطي البرنامج آلاف القرى في الدول الأفريقية المختلفة، منها بنين، بوركينا فاسو، ساحل العاج، إثيوبيا، الكامرون، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، توغو، أوغندا. إضافة إلى بعض الدول الآسيوية كإندونيسيا وباكستان واليمن. ويسبب المرض مشاكل صحية كبيرة تترتب عليها تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة كتدني إنتاجية العمالة الزراعية، وعدم مقدرة الأطفال والشباب المصابين للذهاب إلى المدارس، وضعف كفاءة المرأة في العمل ورضاعة المواليد.

وقد كان للتمويل الذي قدمه الصندوق الكويتي للتنمية بالاشتراك مع بعض المؤسسات التمويلية الأخرى الفضل الأكبر في دعم أنشطة هذا البرنامج ونجاح مجهوداته.

ساهمت دولة الكويت أيضا في المبادرة التي أطلقها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتخفيف عبء المديونية عن الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، حيث بلغ عدد الدول المستفيدة من تخفيف أعباء مديونيتها ٢٧ دولة بنهاية آذار/مارس ٢٠١٣ من أصل ٤٩ بلدا تضم البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشمل هذه الدول؛ ٩ دول في آسيا، و ٣٤ دولة في أفريقيا، ودولة واحدة في كل من الأمريكيتين، و ٥ دول في أوقيانوسيا.

وفيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، فقد تراجعت معدلات الاشتراك في خطوط الهاتف الثابتة في دولة الكويت من ٢٤,١ لكل ١٠٠ فرد عام ٢٠٠٠ إلى ١٣,٢ لكل ١٠٠ فرد عام ٢٠١٣، مقابل زيادة هائلة في الاشتراك في خدمات الهاتف الجوال بلغت خلال عام ٢٠١٣ نحو ١٦١,٧ لكل ١٠٠ فرد مقابل ٢٤,٥ لكل ١٠٠ فرد خلال عام ٢٠٠٠. كما زادت معدلات استخدام الإنترنت، حيث بلغت ٨٢ لكل ١٠٠ فرد خلال عام ٢٠١٣ مقابل ٦,٧ لكل ١٠٠ فرد عام ٢٠٠٠.

السياسات الوطنية

بالإضافة إلى الدعم المستمر للدول النامية والفقيرة، تدعم دولة الكويت أيضا مبادرات دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة تلك التي تتعلق بتوليد الطاقة واستخدامها واستهلاكها. فقد استضافت دولة الكويت في السنوات الأربع الأخيرة اجتماعات عدة كان من أبرزها القمة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والتي طرحت من خلالها الكويت فكرة إنشاء صندوق لدعم المشاريع

المتوسطة والصغيرة في الوطن العربي وتبرعت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار. وكذلك القمة الأولى لحوار التعاون الآسيوي التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وأعلنت خلالها دولة الكويت تبرعها بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لإنشاء صندوق للأغراض التنموية.

التحديات/الدروس المستفادة

للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، تناشد دولة الكويت المؤسسات العربية والإقليمية لزيادة حجم المعونات الفنية في الدول العربية التي تهدف إلى بناء وتعزيز القدرات الإدارية والفنية في المنطقة العربية والإقليمية. كما تطالب دولة الكويت أيضاً بزيادة تمويل المشروعات الصغيرة من خلال دعم الصناديق الاجتماعية وبرامج بنوك التنمية نظراً للدور الكبير لهذه المشروعات في الحد من البطالة وتنشيط القطاع الخاص.

التوصيات

- من واقع تجربتها التنموية الفريدة، تشدد دولة الكويت على أهمية أن يكون جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مرناً بحيث يتناسب مع طموحات الدول، وأن يضع في الاعتبار مساحة كافية لاستيعاب الأولويات والاستراتيجيات الوطنية للدول المختلفة. فلا بد من التوفيق بين الأهداف العالمية والخطط والأولويات الوطنية بنهج أفضل وأكثر فاعلية، يسمح للبلدان المختلفة بانتقاء غايات تناسب واقعها، الأمر الذي يكسبها مزيداً من الشرعية الوطنية والدعم السياسي.
- وتطالب دولة الكويت باستحداث مؤشرات وطنية خاصة بها لتوضح مؤشر خط وطني للفقر يرتبط بواقع تنموي للدولة، وذلك لتحقيق نوعية حياة أفضل لجميع المواطنين الكويتيين.
- وترى دولة الكويت أيضاً أنه يتعين أن يتضمن جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥ طرح رؤى جديدة مشتركة للتنمية، وتبني نماذج تنموية تشجع النمو الاقتصادي الشامل اجتماعياً، والمستدام بيئياً.
- كما يجب أن تتضمن خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ توجيه قدر أكبر من الاهتمام نحو مسائل الجودة.
- وأخيراً تؤكد دولة الكويت على أهمية تبادل الخبرات الناجحة بين البلدان التي تواجه مشاكل متشابهة وتعتمد أولويات متقاربة.

المرفقة الإحصائية

قائمة مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

المؤشر	السنة			
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٥
المهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع				
١,١ نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية) (بالنسبة المئوية)		٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٢٨
١,٤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل (بدولارات الولايات المتحدة)	٤,٢	٥,٩	(٢,٨)	٢١,٩
١,٥ نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان (بالنسبة المئوية)	٦٧,١	٦٦,٨	٦٦,٥	٦٧,١
١,٧ نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين (بالنسبة المئوية)		٤,٠٩	٤,٤٥	٢,١ (٢٠٠٥)
١,٨ معدل انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة (بالنسبة المئوية)			١,٧ (٢٠٠٩)	
١,٩ نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية (بالنسبة المئوية)	-	-	-	-
المهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي				
٢,١ صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي (بالنسبة المئوية)	٩٧,٠	٩٦,٨	٩٦,٧	٨٨,٩
٢,٢ نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي (بالنسبة المئوية)	٩٨,٣	٩٧,٧	٩٦,٠	٩٤,٤
٢,٣ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة (بالنسبة المئوية)	٩٩,٩٩	٩٩,٩٩	٩٩,٩٨	٩٩,٩٢
المهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة				
٣,١ نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي (بالنسبة المئوية)	١,١	١,٠٩	١,٠٨	٠,٩ (١٩٩٩)

المؤشر	السنة			
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٥
٣,١ نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الثانوي (بالنسبة المئوية)	١,٣٣	١,٣١	١,٣١	١,٢٩ (١٩٩٩)
٣,١ نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم العالي (بالنسبة المئوية)	١,٥٣	١,٥٥	١,٦٤	١,٦٥ (١٩٩٩)
٣,٣ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (بالنسبة المئوية)	٦,٠		٨ (١٩٩٩)	٠,٠
الهدف ٤: تقليل وفيات الأطفال				
٤,١ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	٩,٠		١٠,٣	١١,٨
٤,٢ معدل وفيات الرضع	٧,٧		٨,٧	٩,١
٤,٣ نسبة الأطفال الرضع المحصنين ضد الحصبة (بالنسبة المئوية)	٩٧,٤		٩٨	٩٩
الهدف ٥: تحسين الصحة النفاسية				
٥,١ معدل الوفيات النفاسية	١,٧		٥,٢	٣,٩
٥,٢ نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة (بالنسبة المئوية)	٩٩,٨٩		٩٩,٨٩	٩٩,٨٣
٥,٣ معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل (بالنسبة المئوية)	٥٦,٧		٥٥,٦	٥٢,٠
٥,٦ معدل الحاجات غير الملباة في تنظيم الأسرة (بالنسبة المئوية)	١٦,٩		١٧,٤	١٩,٣
الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض				
٦,١ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة (بالنسبة المئوية)		٠,٠٠٥	٠,٠٠٢	
٦,٢ معدل استخدام الوقاية في آخر ممارسة خطرة (بالنسبة المئوية)		٧٥		
٦,٣ نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما ولديهم معرفة شاملة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (بالنسبة المئوية)				

المؤشر	السنة			
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٥
٦,٤ نسبة الأيتام الذين يرتادون المدارس إلى غير الأيتام ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة (بالنسبة المئوية)		—	—	
٦,٥ نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة ويحصلون على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية (بالنسبة المئوية)			١٨٦	
٦,٩ معدلات الإصابة بالدرن وانتشاره	٢٣	٢٢	٣٢	٢٣
٦,٩ معدلات الوفيات المرتبطة بالدرن	٠,٩٤	٠,٥٨	١,١	٠,٩٩
٦,١٠ نسبة حالات الدرن التي اكتشفت وتم شفاؤها (بالنسبة المئوية)		٩٣	٨٧	٦٣
٦,١٠ نسبة حالات الدرن التي تم علاجها في إطار العلاج القصير المدى الخاضع للإشراف المباشر (بالنسبة المئوية)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية				
٧,١ نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات (بالنسبة المئوية) لا ينطبق				
٧,٢ إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (مليون طن متري)			٣٤,٢	٣١,٦
٧,٢ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي		٠,٧٥		٠,٦٥
٧,٣ استهلاك المواد المستنفدة للأوزون	٤٢٠,١٥	٣٩٧,٧٥	٤٣٩,١	٣٩٨,١
٧,٤ نسبة مخزون الأسماك الموجودة داخل الحدود البيولوجية الآمنة (بالنسبة المئوية)				
٧,٥ نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة (بالنسبة المئوية) لا ينطبق				
٧,٦ نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية (بالنسبة المئوية)	٢٣,٥		٥,٧	٢,١
٧,٧ نسبة الأجناس المهددة بالانقراض (بالنسبة المئوية)			٩	

المؤشر	السنة				
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠
٧,٨ نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة (بالنسبة المئوية)	٩٩	٩٩	٩٩		
٧,٩ نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة (بالنسبة المئوية)	١٠٠	١٠٠	١٠٠		
الهدف ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية					
٨,١ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية للدخل القومي (بالنسبة المئوية)	١,٣٢ (٢٠١٢-٢٠١١)	١,٣٢ (٢٠١٢-٢٠١١)	٠,٨٦ (٢٠١١-٢٠١٠)	٠,٩٧ (٢٠٠٩-٢٠٠٥)	١,٠٨ (٢٠٠٤-٢٠٠٠)
٨,١٤ الخطوط الهاتفية لكل ١٠٠ نسمة	١٤,٥	١٨,٣	٢٠,٧	٢٢,٢	٢٤,١
٨,١٥ المشتركون في شبكات الهاتف الخليوي لكل ١٠٠ نسمة	١٥٤,٥	١٧٥,١	١٦٠,٨	١٠٠,٦	٢٤,٥
٨,١٦ مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة	٧٩	٧٤,٢	٦١,٤	٢٥,٩	٦,٧